بحسب مركز الإحصاء «فلايت ستاتس»

«طيران الجزيرة» الأولى في الالتزام بمواعيد السفر في العالم في 2012

أصدرت شركة «طيران الجزيرة» تقرير أدائها التشغيلي عن شهر ديسمبر الماضي وأيضا تقريرها الكامل عن العام 2012، واللذان اظهرا أن الشركة واصلت الاستحواذ على حصص تشغيلية قيادية إلى المدن الأكثر طلبا للسياحة والعطلات في الشرق الأوسط، بما فيها العاصمة الأردنية عمّان وأربعة مدن تخدمها طيران الجزيرة في مصر، إضافة إلى زيادة في حركة المسافرين عليها إلى الوجهات الأكثر إقبالا مثل دبي وجدّة.

كما واصلت «طيران الجزيرة» تحقيق أعلى نسبة التزام بمواعيد السفر مقارنة بالشركات الأخرى في الشرق الأوسط خلال شهر ديسمبر 2012، بلغت 93.71 في المئة، وذلك بحسب تقرير المركز الأمريكي والمستقل لتعقب ومراقبة الرحلات، «فلايت ستاتس» FlightStats.

وعلى مستوى عام 2012، حققت طيران الجزيرة نسبة التزام بمواعيد السفر بلغت أيضا 93.71 في المئة، ما جعلها أكثر شركة طيران التزاما بمواعيد السفر من بين جميع شركات الطيران في العالم.

اظهر التقرير، الذي يعتمد على إحصائيات حركة السفر في مطار الكويت الدولي الشهرية والسنوية الصادرة عن الإدارة العامة للطيران المدني الكويتي، ان «طيران الجزيرة» حافظت على صدارتها خلال شهر ديسمبر من بين كافة الشركات التي تخدم خط الكويت-عمّان، حيث استحوذت على حصة 41 في المئة بارتفاع بنسبة 7 في المئة عن شهر ديسمبر 2011. وعلى مستوى عام 2012، استحوذت «طيران الجزيرة» على حصة سوقية بلغت 37 في المئة، بزيادة بنسبة 5 في المئة عن عام 2011.

واستحوذت «طيران الجزيرة» على حصة سوقية بلغت 17 في المئة على خط الكويت-دبي خلال شهر ديسمبر 2012. وشهدت زيادة في عدد المسافرين بنسبة 9 في المئة مقارنة مع ديسمبر 2011. وكانت «طيران الجزيرة» اكبر ناقلة كويتية على هذا الخط خلال شهر ديسمبر وايضا اكبر ناقلة كويتية على الخط طوال عام 2012.

واشار التقرير ايضاً إلى ان الشركة كانت اكبر ناقلة على الخطوط التي تخدم الوجهات المصرية الأكثر طلبا من قبل المقيمين في الكويت والسوّاح خلال شهر ديسمبر وخلال عام 2012 وهي وجهات أسيوط وسوهاج والأقصر وشرم الشيخ. وشهدت «طيران الجزيرة» زيادة في عدد المسافرين في ديسمبر 2012 بين الكويت واسيوط بنسبة 25 في المئة، إضافة إلى زيادة في عدد المسافرين بنسبة 44 في المئة على خط الكويت-سوهاج. وأيضا زيادة في عدد المسافرين بنسبة 43 في المئة على الخط الذي يخدم وجهة الأقصر السياحية. اما على خط الكويت-شرم الشيخ، حافظت طيران الجزيرة على صدارتها في خدمة هذا الخط بحصة سوقية بلغت 59 في المئة خلال عام 2012.

اما الخطوط التي تخدم المملكة العربية السعودية، فقد شهدت طيران الجزيرة زيادة بنسبة 46 في المئة في عدد المسافرين على خط الكويت-جدة خلال ديسمبر 2012 مقارنة بديسمبر 2011، ما انعكس على حصة سوقية بلغت 15 في المئة على ذلك الخط، بزيادة قدرها 3 في المئة عن ديسمبر 2011. وارتفع عدد المسافرين ايضا على خط الكويت-الرياض بنسبة 12 في المئة خلال ديسمبر 2012 مقارنة بديسمبر 2011.

وبيّن التقرير كذلك أن «طيران الجزيرة» كانت اكبر ناقلة كويتية خلال ديسمبر 2012 على الخطوط التي تخدم وجهتي بيروت والبحرين التي هما من الوجهات الأكثر إقبالا من الكويت، حيث بلغت حصة الشركة السوقية من خط الكويت-بيروت نسبة 38 في المئة ونسبة 11 في المئة من خط الكويت-البحرين.

طيران الجزيرة الأول في مواعيد السفر

كمال رئيساً جديداً لـ«مصر للبترول»

القاهرة «رويترز» – عين وزير البترول المصري أسامة كمال رئيسا جديدا لشركة مصر للبترول وأمر بضخ مليون لتر سولار إضافي في السوق في محاولة للتصدي لأزمة شح إمدادات السولار في السوق والتي تفاقمت بشدة.

وقال بيان للوزارة إن الوزير أصدر قرارا بتعيين سعيد مصطفى رئيسا لشركة مصر للبترول خلفا لنصر ابو السعود وكلف طارق الملا نائب الرئيس التنفيذي لهيئة البترول بتولي مهام نائب العمليات بالهيئة خلفا لعمرو مصطفى.

واشتدت أزمة السولار في القاهرة وباقي المحافظات خلال اليومين الماضيين مما تسبب في شلل مروي في عدة مناطق مع تكدس طوابير طويلة من الشاحنات والحافلات خارج محطات الوقود وإضراب سائقي الحافلات الصغيرة.

وقال البيان إن وزير البترول أمر بضخ مليون لتر سولار اضافية في محطات البنزين التي يديرها جهاز الخدمة العامة للقوات المسلحة «بالاضافة إلى الدفع بسيارات التموين المتحركة للعمل على المحاور الرئيسية لتخفيف الضغط.»

وتأتي أزمة السولار في وقت تسعى فيه الحكومة التي تعاني من نقص في العملات الأجنبية لتقليص الإنفاق الهائل على دعم الوقود.

وفي فبراير أقر كمال بوجود أزمة سولار في السوق لكنه عزاها إلى تهريب الوقود وبيعه في السوق السوداء وليس نقص الإمدادات قائلا: إن مصر تطرح 35 الف طن سولار يوميا بأكثر من 35 مليون دولار.

قطر لا تتوقع المزيد من المساعدات المالية لمصر

الدوحة «رويترز» – قال يوسف كمال وزير مالية قطر يوم امس إن قطر لا تتوقع تقديم المزيد من المساعدات المالية لمصر على الفور. وحين سئل عن حجم المساعدات التي قدمتها قطر لمصر حتى تاريخه أجاب «اعلنا بالفعل عن خمسة مليارات دولار». وردا على سؤال عما إذا كانت قطر تتوقع ان تقدم المزيد قال «ليس بعد». ولم يستطرد. وكانت قطر مصدرا رئيسيا للمساعدات الخارجية لمصر منذ ثورة 2011 من خلال قروض ميسرة وودائع في البنك المركزي المصري.

ومع تراجع احتياطات النقد الاجنبي في مصر لمستويات حرجة وتسبب اضطرابات سياسية في تأخر قرض بقيمة 4.8 مليارات دولار كانت مصر تأمل بالحصول عليه من صندوق النقد الدولي تتردد تكهنات بان القاهرة ستلجأ لقطر للحصول على مزيد من المساعدات.

الخبرة المصرفية الإسلامية تعزز نمو شركة «أوما الإمارات»

نيرانج سانغال

أعلنت امس شركة «أوما الإمارات»، «حلول الخليج» المزود الرائد لحلول السداد «الدفع» ذات التقنية المتطورة، عن افتتاح مكتب جديد لها في صربيا، يمثل إفتتاح الفرع الجديد جزءا أساسيا من الخطط التوسعية الطموحة للشركة، وسيساعدها في دخول السوق الأوروبية. وقد تم توظيف فريق مؤهل من موظفي المبيعات والدعم وخدمة العملاء لتقديم مجموعة متكاملة من منتجات وخدمات الشركة من حلول السداد «الدفع» لكافة البنوك والمؤسسات المالية، مع التركيز بشكل خاص على حلول السداد المصرفية الإسلامية.

ويرتبط التوسع ارتباطا وثيقا بالنمو المستمر الذي يشهده الطلب على الحلول التقنية المتطورة التي تقدمها «أوما الإمارات» في صربيا والأسواق المحيطة بها في أوروبا الشرقية. وتتمتع الشركة حاليا بالقدرة على تنفيذ المشاريع بشكل كامل وتسليمها إلى العملاء من البنوك والمؤسسات المالية في تطوير التقنيات الجديدة أو تحديث تقنيات نقاط البيع وجميع التطبيقات الخاصة بالبنوك الإسلامية.

وتعليقا على الأمر قال نيرانج سانغال، الرئيس التنفيذي لمجموعة «أوما الإمارات»: «تم افتتاح المكتب الجديد لشركتنا تجاوبا مع الاحتياجات المتغيرة في السوق الصربية مما يمكننا من التركيز على الاحتياجات المحلية فيما يمنحنا مركزا متينا يتيح لنا التواجد في مقدمة القطاع ضمن الأسواق الأوروبية. تتمتع فرقنا المؤهلة بالقدرة على تقديم الحلول العالمية المتميزة وتطوير شراكات استراتيجية إضافية مع قطاع البنوك والمؤسسات المالية في أوروبا.»

وانطلاقاً من تواجد «أوما الإمارات» في الشرق الأوسط وروابطها المتينة مع العديد من البنوك في المنطقة، فإنها تتمتع بالقدرة على تطبيق التقنيات والحلول الجديدة لدى عدد متزايد من البنوك الإسلامية وغير الإسلامية في أوروبا. كما أن الفهم العميق والخبرة الواسعة اللذان تتمتع بهما الشركة يتيحان لها إمكانية دعم تلك المتطلبات وبمتحانها أفضلية إضافية للنمو في أوروبا.

تجدر الإشارة إلى أن شركة «أوما الإمارات» تمكنت على مدى السنوات القليلة الماضية من دخول أسواق جديدة عبر فروع مجهزة ومتكاملة في كل من عمان وقطر وبنغلادش والهند، أحدثت أثرا ملحوظا على نمو الشركة. وبالتعاون مع كبار شركاء التقنية العالميين، ومنهم «إنجنيكو» و «سي آي إم» و«فيفوتيك» و «سيفنت» و«كريبتوماتيك» و «بي إف إي»، يمكن للشركة تقديم أفضل حلول نقاط السداد وأجهزة طباعة البطاقات وتقنية التواصل دون لمس أو التواصل عبر المجالات القريبة NFC وحماية البيانات والحلول الأمنية وحلول البريد التلقائية. كما تتطلع الشركة إلى تطوير الحلول الخاصة بها، والتي يمكنها تلبية المتطلبات المصرفية المحددة.

من دون اللجوء إلى صندوق الأجيال

خبير: توظيف الفوائض المالية بميزانية الكويت يجعلها رائدة في جميع المجالات

قال خالد عبيد الطبيرة المحلل الاقتصادي بالكويت ودول الخليج في حديث خاص لـ« مباشر » أن توظيف الفوائض المالية الهائلة في الميزانية الكويتية والتي قدرت بنحو 14.1 مليار دينار كويتي بعد الانتهاء من عملية الموازنة العامة لدولة الكويت لعام 2012/2013 لخدمة الوطن وإدارة عجلة التنمية ستجعلها وطن قوي اقتصاديا ،واجتماعيا ،وسياسيا بل لأصبحت الكويت رائدة في جميع المجالات دون اللجوء إلى صندوق الأجيال ،أو إلى ميزانية الدولة العامة ،مع القضاء على جميع المشاكل وعلى رأسها التضخم.

واشار الطبيرة في حديثه بانه يمكن توظيف الفوائض المالية في مجالات كثيرة ولكن استغلالهم في مجال الإسكان ودعم المواد الاستهلاكية مهم للغاية لشدة حاجة الفرد في الكويت لهما ولارتباطه بتكوين الأسرة الاجتماعي والاقتصادي وسد حاجتها بتوفير هذه المتطلبات؛

ففي مجال الإسكان على سبيل المثال يعاني المواطن في الكويت من ارتفاع مهول في أسعار المنازل عائدا إلى ارتفاع طلبات شراء المنازل وقلة العرض للمنازل من قبل تجار العقار ،بالاضافة إلى عملية احتكار «monopoly» مواد الإنشاء والبناء وصعوبة جلبها من الخارج مما تسبب في هذه الأزمة.

مشيراً بان تكاليف الوحدة السكنية لبعض الدول المجاورة للكويت مثل السعودية يقدر بنحو 70-100 الف د.ك ،في حين تجاوزت أسعار المنازل في الكويت الـ300 الف د.ك في حالة الرغبة بالشراء ،اما تكاليف بناء الوحدة السكنية فقدر بنحو 150-170 الف د.ك ،وهو ما يفوق الإمكانات المادية للفرد مما يجعله مضطر إلى الاقتراض لتغطية حاجة البناء.

ولذلك لو قامت الحكومة برصد فائض هذا العام 2012/2013 في دعم العجلة الإسكانية بشراء مصانع ذات تخصص في إنتاج مواد البناء ومواد الإنشاء بما يخدم المواطن في الكويت وتسخير جهود هذه المصانع في إدارة العجلة الإسكانية ،لوجدنا تغيرا واضحا في أسعار المنازل من الارتفاع إلى الانخفاض ومن ثم عودتها لوضعها الطبيعي وضخ 200 الف وحدة سكنية للمواطن مما يغطي حاجة 200 الف أسرة كويتية مكونة من 10 – 12 شخص كما هو مبين في المعادلة التالية:

1 – سعر تكاليف الوحدة السكنية في الدول الخليجية والعربية والعالمية = 70.000 د.ك

2 – الفائض المالي لعام 2012/2013 = 14.1 مليار د.ك

من المعادلة التالية ،الفائض المالي لعام 2012/2013 / سعر الوحدة السكنية = عدد الوحدات السكنية التي تم توفيرها للأسر في الكويت»

نستنتج: أن الـ 14.1 مليار د.ك/ 70.000د.ك = 200 الف وحدة سكنية لكل أسرة كويتية.

ملاحظة : بضرورة أن تكون الشركة المتعهدة بالمشروع خليجية أو عربية أو حتى عالمية مما تتوفر فيها مواد الإنشاء والبناء بكثرة.

واشار الى انه من الممكن استغلال تلك الفوائض في دعم المواد الاستهلاكية وتسخيرها في تنمية الثروة الحيوانية والزراعية. وكثير من الدول تمتلك الثروات الطبيعية والحيوانية التي تشجع وتجذب الدول للاستثمار بها ،ومن ثم القدرة على توفير حاجات الفرد وتحقيق الاكتفاء الذاتي لدولة من خلال الاستثمار الخارجي ، والتشجيع عليه يعود لأمران الأول: قلة أجور الأيدي العاملة ،والثاني كثرة الراغبين بالعمل في بعض الدول الفقيرة لأسباب عدة منها البطالة والفقر وعدم مقدرة الدولة الفقيرة على التوظيف بالاضافة إلى توفر جميع العناصر اللازمة فيها للإنتاج والتصنيع فينتعش اقتصاد الدولة الفقيرة وتكون داعما لاقتصاد وحاجات الفرد في الدولة المستثمرة ،مما يساعد في انخفاض أسعار المنتجات والمواد الاستهلاكية ،وكسر احتكار التجار للمواد ،بالاضافة إلى تنشيط الحركة السوقية نتيجة عمليات البيع والشراء ،وعودة الأسعار لطبيعتها والذي يؤثر سلبا على التضخم الكبير والذي تعاني منه دولة الكويت بشكل ملحوظ في السنوات الـ6 الأخيرة .

أكدوا أن المستثمر الأجنبي لن يتأقلم مع وضعها الحالي

محللون: المضاربات تفرض سيطرتها على سوق الأسهم السعودية

الرياض – قلل محللون ومختصون في السوق المالية السعودية من دخول المستثمرين الأجانب «غير المقيمين في السعودية» على سوق الأسهم، مؤكدين أن افتقار السوق للشفافية وتحولها لسوق مضاربات لن يكون مغريا للمستثمر الأجنبي الذي يفكر بطريقة أكثر وعيا في التعامل مع الأسهم.

وتوقع المختصون الذين تحدثوا لـ«العربية.نت» أن يكون تأثير القرار محدودا خاصة إذا كانت هناك قيود معقدة واستمرت الشركات في تقديم إعلانات غير واضحة لأنشطتها.

ويؤكد المحلل المالي طارق الماضي على أن السوق بحاجة لتشريعات جديدة تنظمه أكثر ولا تكون معقدة قبل السماح للمستثمر الأجنبي بالدخول له لأنه في ظل الوضع الحالي سيكون تأثير دخوله غير محسوس.

ويقول لـ«العربية.نت»: «لا أتوقع أن يكون لدخول المستثمرين الأجانب تأثير كبير على السوق لهذا لم يحدث عندما سمح لغير السعوديين المقيمين في السعودية بدخول السوق وكان تأثيره غير محسوس، المعايير التي عليها سيتم السماح للأجانب بالعمل من الخارج هي لا تضمن إلا الاستفادة للمكاتب الاستشارية والوساطة فقط». ويضيف «إذا كانت عملية تداول الأجانب بنفس سهولة تداول المستثمر السعودي للسوق الأمريكية مثلا ويبيع ويشتري بمنتهى البساطة ودون ضوابط معقدة سيكون الأمر مجديا.. ولكن لو كانت هذه الضوابط معقدة فلن يكون لها قيمة كبيرة لأن المستثمر الأجنبي سيدخل كمستثمر وليس كمضارب».

السوق السعودي

ويشدد المحلل طارق الماضي على أهمية أن تكون الشركات أكثر شفافية في إعلاناتها وأن يتم ضبط عمل مجالس الإدارة بدقة، بقوله «يجب أن تكون الشركات أكثر شفافية في الإعلانات.. لأن المستثمر سيقارن بينها وبين الأسواق الأخرى وطرق إدارتها وتقييم وضبط مجالس الإدارة.. لدينا شركات تخسر 10 مليارات ريال ومع ذلك لا يتم تغيير مجلس الإدارة ولا رئيسها وهذا لا ينفع مع المستثمرين الأجانب».

ويرى أن وضع السوق المحلية الحالي منطقي بعد أن بات سوق مضاربة وليس استثمار، مضيفا: «أداء السوق الآن مقبول بناء على وضعه الحالي.. سوقنا سوق مضاربين وليس سوق مستثمرين.. فالشركات التي تحقق أرباحا مؤقتة للسوق هي شركات خاسرة أو غير جيدة وهي مؤقتة ولكن من سيعمل على شركات استثمارية فسيحقق حتما أقصى 8 في المئة على عام كامل وهي لاتعتبر شيئا».

يفتح أبواب العالم على نوافذ الاستثمار بمشاركة 80 دولة

القاسمي : تنظيم «ملتقى الاستثمار السنوي» ترجمة لتبني المبادرات المبتكرة التي تعزز سمعة الإمارات الإقليمية والعالمية

تحت رعاية صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم نائب رئيس الدولة رئيس مجلس الوزراء حاكم دبي – رعاه الله ينطلق ملتقى الاستثمار السنوي هذا العام في دورته الثالثة في الفترة من 30 أبريل حتى 2 مايو المقبل في مركز دبي الدولي للمؤتمرات والمعارض بتنظيم من وزارة التجارة الخارجية ، بمشاركة 80 دولة ونحو 5 آلاف رجل أعمال ومستثمر من المنطقة و العالم سيتيح لهم الملتقى فرصة الترويج والتعريف بفرص الاستثمار المتاحة لديهم ، إلى جانب التعريف بفرص الاستثمار المتاحة بين الدول المشاركة في الملتقى.

مستقبل الاقتصاد العالمي والانعكاسات المتوقعة على الاستثمارات الأجنبية المباشرة وآفاق النمو في الأسواق المبتدئة والناشئة سيكون المحور الرئيسي لنقاشات الملتقى هذا العام والذي يشهد أهمية متزايدة منذ انطلاقته منذ عامين، في وقت يشهد فيه العالم اليوم تحديات سياسية واقتصادية ومالية كبيرة تحتاج من قادة العالم وقفة جدية لمناقشة المعوقات التي يمكن أن تشكلها تلك التحديات في وجه تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة مع التركيز على آفاق النمو في الأسواق المبتدئة والناشئة في وقت يتحول فيه الثقل الاقتصادي العالمي من الغرب شرقا .

وسيتم من خلال المناقشات، إجراء تقييم معمق للقدرة المحتملة للأسواق الناشئة وكذلك قابلية الاستمرار طويل المدى بالنسبة للنمو الاقتصادي المستقبلي عبر الاستثمار والتبادل التجاري المتزايد. كما سيتم التركيز على أمور معينة ذات علاقة بالسياسات والأطر الناجحة، و ذلك من أجل مواجهة التحديات الصعبة لاقتصاد عالمي يسوده الركود، وجعل توقعات النمو والتنمية أقل جفافا .

من جانبها قالت الشيخة لبنى بنت خالد القاسمي وزيرة التجارة الخارجية أن تنظيم الملتقى يأتي انسجاماً مع نهج الوزارة المستمر في تبني المبادرات المبتكرة والبرامج التي يمكن أن تساعد في تعزيز سمعة الإمارات الإقليمية والعالمية باعتبارها واحدة من الدول الرائدة في منطقة الشرق الأوسط. وأكدت معاليها على أن الإمارات تنتهج سياسة الباب المفتوح لاجتذاب الاستثمارات الأجنبية إذ تتخذ الحكومة الاتحادية الخطوات اللازمة لإرساء القواعد التي تيسر على المستثمر وهو ما جعلها تأتي في المرتبة الثانية عربيا في اجتذاب الاستثمارات الأجنبية خلال السنوات العشر الأخيرة بعد السعودية وفقاً لآخر تقرير صادر عن منظمة مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية «الأونكتاد». وبلغ حجم تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الإمارات 7.7 مليارات دولار من مجموع تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى دول مجلس التعاون الخليجي البالغ نحو 26 مليار دولار في العام 2011 بحسب بيانات تقرير الاستثمار العالمي للعام 2012 الصادر عن منظمة الأمم المتحدة للتجارة والتنمية «أونكتاد» مما يشكل حافزا للعمل بشكل أكبر على توفير كل الظروف الملائمة لمضاعفة هذا الرقم خلال السنوات المقبلة بالاستفادة من ما تتمتع به الإمارات من مقومات ومميزات تنافسية على المستوى العالمي .

وأضافت معالي الشيخة لبنى بنت خالد القاسمي إن ملتقى الاستثمار السنوي يشكل فرصة فريدة من نوعها للقاء المستثمرين ودراسة إمكانية فرص الاستثمار القائمة في الأسواق الناشئة، قائلة بأن الملتقى صمم كمنصة فريدة من نوعها يلتقي فيها المستثمرون الدوليون المهتمون بمشاريع مبتكرة قابلة للإنشاء واستثمارات طويلة المدى مع رجال الأعمال وصانعي القرار الرئيسيين في الكثير من بلدان العالم .

جانب من ملتقى الاستثمار السنوي